العسكر يهنئ العاملين بالقطاع النفطي

هنأ رئيس نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج فالح العسكر جميع العاملين في الشركة الكويتية لنفط الخليج في جميع قطاعاتها، المكتب الرئيسي وعمليات الخفجي والوفرة المشتركة كما تقدم العسكر بخالص التهاني والتبريكات للعاملين في القطاع النفطي الكويتي على تحقيق هذا الانجاز التاريخي الذي سيسجل في صفحات تاريخ الحركة النقابية الكويتية.

فالح العسكر

وبين العسكر ان قرار اتحاد البترول والنقابات النفطية بوجوب الاضراب العام كان له الأثر الفعال في اقرار الزيادة المتفق عليها وكان لتكاتف عمال القطاع النفطي من الاداريين والفنيين حول نقاباتهم واتحادهم المهني الأثر الاكبر في النتيجة التاريخية التي تم التوصل اليها التي ستؤدي مستقبلا الى مرحلة الاستقرار الوظيفي في القطاع النفطي الذي بدوره سيؤدي الى اشياء كثيرة تخدم الكويت وشعبها في المرحلة المقبلة.

واشار العسكر ان وزير النفط ابدى روحا تفاوضية وتعاونا منشودا مع اتحاد البترول ورؤساء النقابات النفطية بين من خلالها حكمته الشجاعة وحرصه على مصلحة العاملين والحفاظ على هيبة القطاع النفطي اهم القطاعات الحيوية في البلاد وشريان اقتصادها من خلال اقرار الزيادة.

من جهته طمأن العسكر العاملين الكويتيين بعمليات الخفجي المشتركة التابعين للشركة الكويتية لنفط الخليج انه رغم اختلاف سلم الرواتب والاجور الا ان النقابة خلال الاجتماع قد توصلت الى اتفاق مع مؤسسة البترول الكويتية على اقرار وصرف الزيادة العامة على الرواتب اسوة بزملائهم في القطاع النفطي الكويتي دون نقصان.

العجمي لشمول العاملين بالقطاع النفطي الخاص والوزارة

بارك رئيس نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص سالم العجمي للعاملين في القطاع النفطي الحكومي لإقرار مطالبهم المشروعة التي جاءت بعد دراسة مهنية أنصفت جميع العاملين فيه بعد تمسك الاتحاد ونقاباته التابعة، متمنيا لهم بذل الجهد المضاعف لخدمة هذا القطاع الذي يعتبر الشريان الرئيسي لاقتصاد دولتنا الحبيبة الكويت، ومن جانب آخر قال العجمي: لماذا لم يتم شمول العاملين بالقطاع النفطي الخاص والعاملين بوزارة النفط؟! حيث طبيعة الأعمال التي تقوم بها الوزارة لها طبيعة عمل تختلف عن باقي الوزارات وانهم يقومون بنفس أعمال مؤسسة البترول بشكل كبير ويسهمون بشكل مباشر في عمليات الاستكشاف والحفر والإنتاج والتصدير ومسمى وزارة لا يلغي حقهم في المميزات المالية والوظيفية التي يتمتع بها القطاع النفطي، وأيضا العاملون في القطاع النفطي الخاص دورهم لا يقل عن العاملين في القطاع النفطي والوزارة بشكل لا يخفى على الحكومة.

سالم العجمي

نقابة «الشؤون» تلتقي العفاسي: سنطلب تطبيق قرار إحالة من أمضوا 30 عاماً إلى التقاعد

استقبل مجلس ادارة نقابة العاملين في وزارة الشؤون الموظفين ورؤساء الأقسام ونواب المديرين المتضررين من عدم تطبيق قرار احالة من أمضوا ثلاثين عاما إلى التقاعد، وتسلم مناشدتهم وزير الشؤون تطبيق قرار احالة من امضوا ثلاثين عاما الى التقاعد. وفي تصريح له خلال اللقاء أكد رئيس مجلس ادارة النقابة د.فواز الديحاني ان النقابة لن تتخلى عن اعضائها وستبذل قصارى جهدها من اجل اعادة الحقوق لأصحابها وتفعيل قرار الإحالة كي يتسنى لجميع الموظفين الحصول على فرصهم الوظيفية التي كفلها لهم القانون.

وأشار د.الديحاني الى ان النقابة ستطلب لقاء الوزير العفاسي الأسبوع المقبل لكي يعرض المتضررون مناشدتهم عليه مباشرة، معربا عن أمله في ان الوزير سيستجيب لهذه المطالب المشروعة من خلال تفعيل القرار، مؤكدا ان العمل الإداري لابد ان تكون له نهاية، ومؤكدا عدم تخلي النقابة عن أعضائها وجميع العالمين في الوزارة.

من جانبه، شكر نائب رئيس مجلس ادارة النقابة يحيى الدوسري ثقة أعضاء النقابة في مجلس الإدارة، مؤكدا ان النقابة تبنت مطلب الأعضاء بتفعيل قرار احالة من أمضوا ثلاثين عاما الى التقاعد من خلال لقاءات عديدة مع وزير الشؤون د.محمد العفاسي ووكلاء الوزارة تم خلالها تلقي الكثير من الوعود بقرب تفعيل القرار.

وأكد الدوسري ان وقوف النقابة الى جانب أعضائها هو هدف من أهداف النقابة المتمثل في حماية حقوق جميع الأعضاء، معربا عن أمله في ان يتم حل هذه المشكلة دون اللجوء الى التصعيد من خلال اتخاذ اجراءات أخرى لا نتمنى اللجوء اليها.

من جانبه، قال مراقب الحاسب الآلي في ادارة محافظة مبارك الكبير حمد العازمي: هدفنا تطبيق القرار حتى يتسنى لنا التخلص من الجمود الوظيفي والحصول على فرصتنا في العمل مثلما نالها من هم قبلنا.

من جانبه، قال نائب مدير ادارة علاقات العمل ومشرف مركز ايواء العمالة الوافدة هادي العنزي: شاركنا في هذا الاجتماع بهدف التظلم لرئيس واعضاء نقابة العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل جراء الجمود الوظيفي الذي نعاني منه بسبب عدم تطبيق قرار احالة من امضوا ثلاثين عاما الى التقاعد، مشيرا الى ان عدم تطبيق هذا القرار يقتل طموح الموظفين، اما مراقب الاستخدام في ادارة عمل محافظة حولي د.محمد المطيري فيقول: حضرنا الى مقر نقابة الشؤون لنطالب مجلس ادارتها بالاستمرار في حملتها التي علقنا عليها آمالا لتفعيل قرار احالة من تعدى الثلاثين عاما في الخدمة الى التقاعد، مشيرا الى ان تطبيق هذا القرار سيتيح الفرصة لأكبر عدد من العاملين في الوزارة والذين يبلغ عددهم أكثر من اربعمائة موظف وقيادي.

وأضاف ان قطاع العمل على وجه الخصوص اصبح بؤرة من الفساد وانتشرت وتفشت فيه الرشاوى، مشيرا الى ان من أصبح غير قادر على القضاء على الفساد وجميع الظواهر السلبية فليتقاعد لتأتي دماء جديدة قد تكون لديها القدرة على اثبات جدارتها بصورة افضل خاصة ان الوزير د.العفاسي يتبنى النهج الاصلاحي متسائلا: ما الانجازات التي حققها هذا القطاع؟

وأضاف: لقد تكلفت الدولة مبالغ طائلة عندما ابتعثتنا للدراسة في الخارج لكن هل يعقل بعد حصولنا على الماجستير والدكتوراه ان نعود الى نفس مناصبنا؟ متسائلا: هل انفاق هذه الأموال هدر للمال العام ام انه يمكن الاستفادة منها ومن خبرات هؤلاء المبتعثين؟ مشيرا الى انه اذا كان هناك مديرون على درجة من الكفاءة ولا يمكن الاستغناء عنهم فليتم اسناد وظائف استشارية لهم للاستفادة من هذه الخبرات والا فإن «ضخ الدماء الجديدة» مجرد تصريحات لا طائل من ورائها.

وأكد نائب مدير ادارة عمل محافظة حولي عبداللطيف الكندري انه وزملاءه من نواب مديري الادارات قادرون على العمل في حال تم تطبيق احالة من أمضوا ثلاثين عاما الى التقاعد وبكفاءة عالية، مشيرا الى ان أغلب نواب المديرين حاليا هم من يتولون زمام الأمور ويتحملون المسؤولية كاملة نظرا لخبراتهم الطويلة على مدى اكثر من عشرين وخمسة وعشرين عاما، مؤكدا ان هدفهم ليس ابعاد احد وانما تطبيق القرار الصادر من مجلس الخدمة المدنية بموافقة مجلس الوزراء.

وأشار الكندري الى ان تطبيق قرار احالة القدامى الى التقاعد لن يخدم فقط نواب المديرين بل سيخدم جميع من هم اقل منهم في الدرجة الوظيفية وصولا الى أصغر موظف في الوزارة.

من جانبه، أعرب نائب مدير ادارة العقود الحكومية ناصر السهيل عن أمله في ان يتم تطبيق القوانين واللوائح والنظم الكفيلة بأن يحصل كل ذي حق على حقه في الترقيات والمناصب المختلفة، متوجها بالشكر لكل من أمضى ثلاثين عاما في خدمة الوزارة، متمنيا من الوزير د.محمد العفاسي ان يطبق القانون على الجميع.

وقال رئيس قسم تحصيل الضمان المالي محمد جراغ: أمضيت أكثر من تسعة عشر عاما في العمل كرئيس قسم وانتظر الفرصة المناسبة التي احصل فيها على حقي الوظيفي.

د.فواز الديحاني

نقابة الكهرباء تدعو لإنصاف العاملين في مكافآت الصيف

حذرت نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء من استمرار سياسة التخبط والعشوائية التي تتبعها الوزارة فيما يخص صرف مكافآت الصيف للعاملين عن عامي 2009 و2010، هذا المطلب المستحق تبنته النقابة ورفعته لجهات الاختصاص حتى تم اقراره من قبل ديوان الخدمة المدنية.

وأكد مجلس إدارة النقابة أن وزير الكهرباء والماء وخلال اللقاءات السابقة معه وعد بصرف كافة مستحقات المكافآت لمستحقيها من العاملين بالوزارة وكذلك المطالب الاخرى التي تقدمت بها النقابة وأكد الوزير على اعطاء كل ذي حق حقه دون انتقاص او استثناء ونحن ليس لدينا ادنى شك في حرصه على انصاف العاملين وتلبية مطالبهم المشروعة والعادلة، ولذلك نطالبه بسرعة التحرك واتخاذ القرارات المنصفة لهذه الفئة من موظفي الوزارة، للدور الكبير الذي يقومون به لصالح تنمية وبناء هذا الوطن.

وبين مجلس الإدارة ان الوقت يمر والعاملين يشعرون بالقلق من ضياع جهودهم التي بذلوها طوال فترات الصيف خلال السنوات الماضية، وتضحياتهم براحتهم وإجازاتهم لكي تستمر الكهرباء دون انقطاع، وهذا ما لن تسمح به النقابة تحت اي ظرف من الظروف.

«أمانة الأوقاف» تتبرع بـ 100 ألف دينار لإنشاء مقر لأطفال الداون

صرح نائب الأمين العام للمصارف الوقفية محمد الجلاهمة بأن الأمانة العامة للأوقاف قدمت مبلغا وقدره 100 ألف دينار للجمعية الخيرية للتضامن الاجتماعي لصالح انشاء مقر لأطفال الداون الذي يهدف الى رعاية أطفال الداون وتعليمهم وتدريبهم وعمل دورات علاج طبيعي لهم، وإقامة دورات تدريبية لأسر الأطفال على كيفية التعامل معهم، مشيرا الى ان المبنى يتكون من ثلاثة طوابق، ويتضمن حمامات سباحة لاستخدامها في الجانب العلاجي الترفيهي وصالة متعددة الأغراض وفصول دراسية وعيادات خارجية.

محمد الجلاهمة

وقال الجلاهمة في تصريح صحافي ان الأمانة تولي اهتماما خاصا بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة الأطفال منهم كالمصابين بمرض التوحد والداون وهما من أهم الأمراض الوراثية التي تهدد سلامتهم، وذلك بهدف رفع المعاناة عن هؤلاء الأطفال وضمان الرعاية الصحية والتعليمية والترفيهية لهم، ورفع الأعباء والمصاعب عن كاهل ذويهم في تربية وتعليم هذه الفئة من الأطفال ليشبوا في ظل أسرة مترابطة تعيش في مجتمع يسوده التعاون والتآخي والمحبة والألفة.

وأوضح الجلاهمة ان الأمانة العامة للأوقاف أسست مفهوما جديدا لخدمة المجتمع والتفاعل مع هيئاته ومؤسساته، وانتهجت سياسة متوازنة يُسخر من خلالها جهودها وامكانياتها للمساهمة في تنمية المجتمع وتقديم يد العون والمساعدة لجميع شرائح المجتمع على اختلاف فئاتهم والمساهمة في رفع العبء عن المحتاجين والمتعففين، ومن هنا جاءت مساهمات وتبرعات الأمانة للعديد من أنشطة ومشاريع الجهات الحكومية وجمعيات النفع العام والخيرية لتؤكد هذا المفهوم.

وفي ختام حديثه أشار الجلاهمة الى ان الإعاقة على مختلف صورها لن تكون مانعا من تحقيق ذوي الإرادة لأهدافهم وابداعاتهم في شتى المجالات، مشيدا بجهود جميع الجهات التي تساهم في تقديم الدعم اللازم لميدان الرعاية الصحية والوقائية والعلاج الطبي والطبيعي والنفسي لفئة المعاقين، معربا عن أمله في مواصلة دعم الجهات الرسمية والشعبية لجهود تلك الجهات المختصة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم من تنفيذ خططهم وبرامجهم في هذا الاتجاه وتحقيق أهدافهم بالصورة المرجوة.